

التمييز الإيجابي، كوسيلة للاندماج والانصاف الترابي

الرهانات والتحديات

عمر بالهادي

أستاذ متميز، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة تونس

هناك عدة آليات للاندماج الترابي والاقتصادي للحد من الفجوة المجالية والتفاوت الجهوي، نذكر منها التمييز الايجابي الذي يهدف الى مكين المناطق من نفس الحظوظ في نهاية المطاف وذلك يمر من خلال عويض التمييز الذي عاشته المناطق الفقيرة في الماضي والحاضر.

1- التمييز الايجابي

يتمثل في مكين الفئات والمناطق المهمشة او الهامشية من عويضات وامتيازات خاصة بهدف التعويض الجزئي للتمييز السلبي، المقصود والمبرمج او العفوي بعا لآليات السوق الذي عاشته في الماضي وفي الحاضر وذلك بصفة ظرفية قصد وفير نفس الحظوظ مستقبلا. ويندرج التمييز الإيجابي في الانصاف وليس المساوات. فهو آلية عدلية، فاضلية وانتقائية، غير عادلة ولكنها منصفة لمناطق او فئات تعتبر مهزومة الجانب وهدف إلى الحد من الفوارق حتى ولو بدو غير عادلة.

2- البعد التاريخي

نشأ المفهوم في الولايات المتحدة سنة 1961 في شكل الفعل الايجابي (positive action, affirmative action) لتعديل التمييز الذي يعيشه السكان السود. و م اعتماده في عدة بلدان مع الثمانينات كفرنسا والبرازيل والهند وماليزيا وجنوب افريقيا... لفائدة الاقليات او المعوقين او النساء لتعزيز ممثلين في المؤسسات السياسية المنتخبة.

3- التمييز الايجابي الترابي

إن انصاف الافراد يمر حتما من خلال انصاف الجهات والمناطق وتمكينها من نفس الحظوظ عبر آليات متنوعة بهدف تعديل الكفة والحد من التفاوت المجحف الذي لا يترك امكانية لهذه المناطق لكسر الحلقة المفرغة للفقر والهجرة والتهميش والتبعية لمقتضات جهوية اخرى او اجنبية. هل يمكن توخي نفس المعاملة لمناطق صحراوية او جبلية كما هو الشأن بالنسبة للمدن او لمناطق تعيش انتعاشة اقتصادية هامة؟

هذا التباين في الوضعيات يفرض معاملة مختلفة حسب المناطق، فالمجال الفعلي المتميز يفرض معاملة تفاضلية لتوفير نفس الحظوظ لكل المناطق وذلك في إطار نظرية اختلافات الوضع (Théorie des différences de situation) التي تقتضي تكييف القواعد وتعديلها حسب الوضعيات مما يمكننا من الانتقال من المساوات الى الانصاف.

ونجد في هذا الاطار مختلف برامج التنمية التي اعتمدت فيها خارطة الاولويات الجهوية منذ 1982 وبعد ذلك مؤشر التنمية البشرية.

● المقياس المجالي

تجدر الاشارة إلى أهمية المقياس المتوسط والذي يتمثل في المعتمديات نظرا لتوفر المعطيات وتوفر عدد هام من الوحدات يمكن من تحديد وحدات ترابية متجانسة تمكن من طرح اشكالية التنمية بصفة مجدبة نظرا لتواجد تفاوت محلي داخل نفس الولاية مما يجعلها تشمل عدة مناطق من الولايات الساحلية التي تضم مجالات فقيرة جدا مثل جومين، سجان، عمدون، السواسي، شربان... هذا المستوى من شأنه ان يكون قاعدة لإعادة التقسيم الاداري او بعث برامج تنموية خاصة.

● المقاربة المقياسية: تتمثل في تحديد اهداف قطاعية للحد من الفوارق وهو ماتم اعتماده في تونس من خلال خارطة الاولويات الجهوية او مؤشرات التنمية وتبقى المقاربة قطاعية دون أدنى نظرة شمولية واندماجية.
وإذا صيغت في شكل اهداف واضحة ومترابطة، على شاكلة أهداف الألفية للتنمية، فهي جديرة بان تكون مجدبة مثل تقليص الفوارق بالنصف على مدى عقد او عقدين.

- المقاربة الاندماجية: تتمثل في معالجة الداء من الاصل وكسر الحلقة المفرغة للتبعية التي توجد فيها المناطق الفقيرة من خلال سياسة التنمية الجهوية والمحلية يجعل هذه المناطق جذابة ودينامية ذاتية.
هذه المقاربة يمكن ان تقترن بشبكة مقياسية تمثل بمثابة لوحة القيادة تمكن من المتابعة ومن التدخل والتعديل في الوقت المناسب.

4- النقاش

يطرح التمييز الايجابي عدة اشكاليات مما يجعله محل نقاش بين المدافعين عنه والرافضين له. فهو يخرق مبدأ العدالة الذي يفرض المساواة بين الجميع ولكنه يصبح ضروريا لتوفير نفس الحظوظ لمخلف المناطق، فهو يمكن من المرور من مفهوم المساواة إلى مفهوم الانصاف الذي يمر من خلال اللامساوات في المعاملة.

لا يتحقق التمييز الايجابي لبعض المناطق الا من خلال التمييز السلبي لمناطق اخرى التي ترى هذا التعامل بمثابة الحيف في حقها مما يستوجب توفر توافق اجتماعي في إطار المواطنة المسؤولة والحوكمة الترايبية. كما ان التمييز الايجابي يخلق، عند المتمتع به، شعورا من الاستنقاص الفردي او الجماعي ويشجع الجهويات، كل حسب موقعه.

ويطرح التمييز الايجابي اشكالية افق التنمية، فهل نعطي الافضالية للمدى البعيد او المدى القصير. فالطرح الأول يحتم مقتصدات اقليمية متوازنة مع قبول نسب نمو ضعيفة في البداية في حين ان الطرح الثاني يعطي الأولوية لتحقيق مستوى نمو مرتفع وللمناطق الدينامية دون سواها.

كما ان سياسة التمييز الايجابي تبقى في نظر المناطق الفقيرة دون المطلوب للنهوض بالاقتصاد الاقليمي وارساء دينامية اقتصادية تقطع مع التبعية للمناطق الغنية.

رغم انه يعتبر من طرف البعض غير عادل، غير كاف، وغير مشروع، فإن التمييز الايجابي لا مناص منه حتى ولو أنه لا يمكن من حل المسألة الاقليمية لانه لا يعالج الاسباب الفعلية للفجوة الترايبية وانما يكتفي بالظواهر مما يؤدي احيانا إلى تأثيرات جانبية سلبية مما يستوجب التقييم المستمر لسياسة وآليات التمييز الايجابي قصد التدخل في الوقت المناسب.